National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

«داعش» يتعافى في سوريا... لكن الحاجة ماسة إلى الاستقرار 3

معهد الشرق الأوسط 3

11 عام من الحرب في سوريا... ماذا بعد؟ 7

مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي 7

مخاوف أوكرانية من تكرار «تجربة الكيماوي» في الحرب السورية..... 12

تايمز اوف اسرائيل 12

الشبّيحة في حمص: مجموعات شبه عسكرية بعنف جماعي واستقطاب اجتماعي 15

مجلة العنف الدولية 15

حريات المغيبين وممتلكاتهم مشاع بين يدي الحكومة السورية 17

الاورومتوسطي لحقوق الانسان 17

سوريا، مالي، إيران - يجب على الغرب مواجهة بوتين على هذه الجبهات الثلاث..... 19

24 نيووز 19

مشاكل واضطرابات في تصفية الحساب الحتمية لعميل بوتين (بشار الأسد) 21

معهد هوفسر 21

الشرق الأوسط على حافة الهاوية مرة أخرى 23

فورين أفيرز 23

سراب النزعة الدولية الليبرالية 28

كارينغي 28

ملاحظة: إن جميع الآراء والأفكار والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

«داعش» يتعافى في سوريا... لكن الحاجة ماسة إلى الاستقرار

معهد الشرق الأوسط

تشارلز ليستر

(اللغة الإنجليزية والعربية) 18 نيسان 2022

نص المقال: عندما لقي تنظيم داعش الإقليمي الهزيمة في سوريا قبل أكثر من ثلاث سنوات، احتفل العالم بإنجاز تاريخي. فعلى مدار خمس سنوات، حشد تحالف ضم أكثر من 80 دولة موارده المشتركة لدحر «داعش» في سوريا والعراق، والتصدي للجماعة الإرهابية على الإنترنت، ودحر شبكاتها المالية والشركات التابعة لها المكتشفة حديثاً في جميع أنحاء العالم.

وفي غضون أشهر من سقوط آخر جيب لـ«داعش» في مارس (آذار) 2019، قتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي على يد القوات الأميركية الخاصة في أكتوبر (تشرين الأول)، ومؤخراً، قتل خليفته «أبو إبراهيم القرشي» في فبراير (شباط) 2022. وعلى الرغم من بعض المخاوف السياسية المحلية، لا تزال القوات الأميركية منتشرة في سوريا إلى جانب «قوات سوريا الديمقراطية». وأوضحت الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى المنطقة القائد المعين حديثاً للقيادة المركزية الأميركية، الجنرال كوريلا، هذا الالتزام المستمر. لذلك، يبدو على السطح أن الجهد متعدد

الجنسيات لهزيمة «داعش» لا يعرف سوى النجاحات التي تحققت في سوريا، وكذلك في العراق، حيث أظهرت قوات الأمن قدرة أعلى بكثير في مواجهة التنظيم مما كانت عليه قبل عام 2014.

ورغم ذلك، فإن الواقع يبدو أكثر تعقيداً ومثيراً للقلق. فقبل ثلاثة أشهر، شنَّ ما لا يقل عن 100 مسلح من «داعش» أكبر هجوم للتنظيم منذ سنوات، على سجن «السينا» في الحسكة. وأدت العملية التي نسقها القيادي البارز في تنظيم «داعش» أبو مقداد العراقي، إلى مقتل ما لا يقل عن 140 من أفراد «قوات سوريا الديمقراطية»، وحررت العشرات، إن لم يكن المئات، من أعضاء التنظيم، بمن فيهم القادة المسجونون منذ فترة طويلة من ذوي الخبرة، مثل أبو دجانة العراقي وأبو حمزة الشرقي. وأفادت مصادر محلية بأن الفارين من تنظيم «داعش» تم نقلهم جنوباً في عملية إخلاء مخطط لها مسبقاً باتجاه المنطقة الصحراوية شمال الباغوز وشرق البصيرة، على امتداد الحدود العراقية. وقد أصبحت هذه المنطقة، بحكم الواقع، معقلاً لـ«داعش»، على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، حيث يفرض التنظيم نظاماً لفرض الضرائب على المدنيين المحليين والشركات الصغيرة، ويستقبل الفارين الذين أعلنوا التوبة وانشقوا عن «قوات سوريا الديمقراطية» المحليين. وعلى نطاق أوسع في جميع أنحاء صحراء البادية المركزية في سوريا، يدير «داعش» شبكة من الملاجئ والمخيمات ومعسكرات التدريب الصحراوية الصغيرة.

ومن خلال هذه المواقع الصغيرة والمتنقلة، شنَّ «داعش» حملة اعتيادية استهدفت «قوات سوريا الديمقراطية» وقوات النظام السوري. وفي الأشهر التي أعقبت الهجوم على سجن «السينا»، أصبحت هجمات «داعش» أكثر جرأة، وفي بعض الحالات أكثر تعقيداً. وقد نجحت سلسلة من الهجمات المنسقة والمتزامنة في ريف حمص وجنوب الرقة في مارس (آذار) في الاستيلاء مؤقتاً على عدد من المواقع العسكرية الموالية للنظام والأراضي المأهولة بالسكان. وتشير زيادة المخاطر إلى أنه من المرجح أن يحتفظ «داعش» بموارد أكثر من ذي قبل. وتشير حقيقة أن التنظيم يحتفظ بهذه السيطرة المفتوحة في مناطق شرق الفرات إلى أنه لا يبالي بأي تحدٍ محلي لنفوذه. ويبدو أيضاً أن تنظيم «داعش» يتبرأ عن عمد من مسؤوليته عن غالبية عملياته في سوريا، في استراتيجية لا يمكن إلا أن تهدف إلى غرس شعور زائف بالثقة داخل المجتمع الدولي. وفي الواقع، كان مسلحو «داعش» وراء أكثر من خمسين اعتداء وقع في صحراء البادية منذ منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، لكنهم لم يعلنوا مسؤوليتهم عن أي منها، ناهيك بأنشطة «داعش» والضعف المستمر لشبكة مراكز الاحتجاز المؤقتة التابعة لـ«قوات سوريا الديمقراطية» التي يُحتجز فيها الآلاف من سجناء «داعش» المتمرسين في القتال.

وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً أن يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الوضع في معسكرات مثل «الهول». ولا يزال ما لا يقل عن 60 ألف امرأة وطفل قابعين داخل معسكرات الاعتقال، حيث الظروف المعيشية مروعة، ويستمر انعدام الأمن في الارتفاع. وحتى تكون الحكومات المضيفة على استعداد لإعادتهم إلى أوطانهم، ستظل مخيمات «الهول» بمثابة خزانات تجنيد قيّمة لـ«داعش»، ومنبتاً لأزمات إنسانية تلحق الضرر بالعالم.

وفي ظل استمرار تدهور الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة السورية، وبعدما باتت أزمة الغذاء وشيكة، وبما أن جزءاً كبيراً من شمال شرقي سوريا لا يزال متضرراً من الأعمال العدائية مع «داعش»، سيستمر التنظيم في استغلال المعاناة الاقتصادية وحالة اليأس.

وفي نهاية المطاف، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها داخل التحالف العالمي الاعتراف بالأهمية الحيوية للأدوات الاستراتيجية غير العسكرية طويلة المدى في الحرب ضد «داعش». ويحتاج التحالف المناهض للتنظيم الإرهابي إلى زيادة المساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في جميع أنحاء مناطق «داعش» السابقة، والعمل على خلق سلام واعد ومستدام كبديل لحالة الصراع المتجدد وعدم الاستقرار.

لكن، للأسف، لم ينجز سوى قليل جداً من ذلك منذ عام 2019. ومع كون الحرب في أوكرانيا تستقطب الانتباه الدولي في الوقت الحالي، من المرجح أن يواصل «داعش» استراتيجيته البطيئة والمنهجية للتعافي، مدركاً جيداً أن الظروف التي يمكن أن تغذي هذا التعافي من المرجح أن تتحسن بمرور الوقت. ولا يزال التنظيم ظلاً لما كان عليه في السابق، لكن لديه الوقت في صالحه، ولديه سجل حافل بالصبر. ولذلك، يتعين على العالم أن يستيقظ ويتنبه إلى ضرورة الاستثمار بجدية أكبر في جميع جوانب الاستقرار، قبل فوات الأوان.

في مارس (آذار) 2019، قتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي على يد القوات الأميركية الخاصة في أكتوبر (تشرين الأول)، ومؤخراً، قتل خليفته «أبو إبراهيم القرشي» في فبراير (شباط) 2022. وعلى الرغم من بعض المخاوف السياسية المحلية، لا تزال القوات الأميركية منتشرة في سوريا إلى جانب «قوات سوريا الديمقراطية». وأوضحت الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى المنطقة القائد المعين حديثاً للقيادة المركزية الأميركية، الجنرال كوريلا، هذا الالتزام المستمر. لذلك، يبدو على السطح أن الجهد متعدد الجنسيات لهزيمة «داعش» لا يعرف سوى النجاحات التي تحققت في سوريا، وكذلك في العراق، حيث أظهرت قوات الأمن قدرة أعلى بكثير في مواجهة التنظيم مما كانت عليه قبل عام 2014.

ورغم ذلك، فإن الواقع يبدو أكثر تعقيداً ومثيراً للقلق. فقبل ثلاثة أشهر، شنَّ ما لا يقل عن 100 مسلح من «داعش» أكبر هجوم للتنظيم منذ سنوات، على سجن «السينا» في الحسكة. وأدت العملية التي نسقها القيادي البارز في تنظيم «داعش» أبو مقداد العراقي، إلى مقتل ما لا يقل عن 140 من أفراد «قوات سوريا الديمقراطية»، وحررت العشرات، إن لم يكن المئات، من أعضاء التنظيم، بمن فيهم القادة المسجونون منذ فترة طويلة من ذوي الخبرة، مثل أبو دجانة العراقي وأبو حمزة الشرقي.

وأفادت مصادر محلية بأن الفارين من تنظيم «داعش» تم نقلهم جنوباً في عملية إخلاء مخطط لها مسبقاً باتجاه المنطقة الصحراوية شمال الباغوز وشرق البصيرة، على امتداد الحدود العراقية. وقد أصبحت هذه المنطقة، بحكم الواقع، معقلاً لـ«داعش»، على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، حيث يفرض التنظيم نظاماً لفرض الضرائب على المدنيين المحليين والشركات الصغيرة، ويستقبل الفارين الذين أعلنوا التوبة وانشقوا عن «قوات سوريا الديمقراطية» المحليين. وعلى نطاق أوسع في جميع أنحاء صحراء البادية المركزية في سوريا، يدير «داعش» شبكة من الملاجئ والمخيمات ومعسكرات التدريب الصحراوية الصغيرة.

ومن خلال هذه المواقع الصغيرة والمتنقلة، شنَّ «داعش» حملة اعتيادية استهدفت «قوات سوريا الديمقراطية» وقوات النظام السوري. وفي الأشهر التي أعقبت الهجوم على سجن «السينا»، أصبحت هجمات «داعش» أكثر جرأة، وفي بعض الحالات أكثر تعقيداً. وقد نجحت سلسلة من الهجمات المنسقة والمتزامنة في ريف حمص وجنوب الرقة في مارس (آذار) في الاستيلاء مؤقتاً على عدد من المواقع العسكرية الموالية للنظام والأراضي المأهولة بالسكان.

وتشير زيادة المخاطر إلى أنه من المرجح أن يحتفظ «داعش» بموارد أكثر من ذي قبل. وتشير حقيقة أن التنظيم يحتفظ بهذه السيطرة المفتوحة في مناطق شرق الفرات إلى أنه لا يبالي بأي تحدٍ محلي لنفوذه. ويبدو أيضاً أن تنظيم «داعش» يتبرأ عن عمد من مسؤوليته عن غالبية عملياته في سوريا، في استراتيجية لا يمكن إلا أن تهدف إلى غرس شعور زائف بالثقة داخل المجتمع الدولي. وفي الواقع، كان مسلحو «داعش» وراء أكثر من خمسين اعتداء وقع في صحراء البادية منذ منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، لكنهم لم يعلنوا مسؤوليتهم عن أي منها، ناهيك بأنشطة «داعش» والضعف المستمر لشبكة مراكز الاحتجاز المؤقتة التابعة لـ«قوات سوريا الديمقراطية» التي يُحتجز فيها الآلاف من سجناء «داعش» المتمرسين في القتال.

وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً أن يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الوضع في معسكرات مثل «الهول». ولا يزال ما لا يقل عن 60 ألف امرأة وطفل قابعين داخل معسكرات الاعتقال، حيث الظروف المعيشية مروعة، ويستمر انعدام الأمن في الارتفاع. وحتى تكون الحكومات المضيفة على استعداد لإعادتهم إلى أوطانهم، ستظل مخيمات «الهول» بمثابة خزانات تجنيد قيّمة لـ«داعش»، ومنبتاً لأزمات إنسانية تلحق الضرر بالعالم.

وفي ظل استمرار تدهور الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة السورية، وبعدما باتت أزمة الغذاء وشيكة، وبما أن جزءاً كبيراً من شمال شرقي سوريا لا يزال متضرراً من الأعمال العدائية مع «داعش»، سيستمر التنظيم في استغلال المعاناة الاقتصادية وحالة اليأس.

وفي نهاية المطاف، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها داخل التحالف العالمي الاعتراف بالأهمية الحيوية للأدوات الاستراتيجية غير العسكرية طويلة المدى في الحرب ضد «داعش». ويحتاج التحالف المناهض للتنظيم الإرهابي إلى زيادة المساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في جميع أنحاء مناطق «داعش» السابقة، والعمل على خلق سلام واعد ومستدام كبديل لحالة الصراع المتجدد وعدم الاستقرار.

لكن، للأسف، لم ينجز سوى القليل جداً من ذلك منذ عام 2019. ومع كون الحرب في أوكرانيا تستقطب الانتباه الدولي في الوقت الحالي، من المرجح أن يواصل «داعش» استراتيجيته البطيئة والمنهجية للتعافي، مدركاً جيداً أن الظروف التي يمكن أن تغذي هذا التعافي من المرجح أن تتحسن بمرور الوقت. ولا يزال التنظيم ظلاً لما كان عليه في السابق، لكن لديه الوقت في صالحه، ولديه سجل حافل بالصبر. ولذلك، يتعين على العالم أن يستيقظ ويتنبه إلى ضرورة الاستثمار بجدية أكبر في جميع جوانب الاستقرار، قبل فوات الأوان.

المصدر: معهد الشرق الأوسط

11 عام من الحرب في سورية... ماذا بعد؟

مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

جوني عيسى و أيدن بولز

(اللغة العبرية) 13 نيسان 2022

نص المقال: تحدث تقرير لـ "معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي" (INSS) عن أهمية الوضع الحالي "المأزوم" في سوريا بالنسبة لإسرائيل، الذي يشكل فرصة لإسرائيل للتأثير على تشكيلها واستقرارها.

تحدث تقرير لـ "معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي" (INSS) عن أهمية الوضع الحالي "المأزوم" في سوريا بالنسبة لإسرائيل، الذي يشكل فرصة لإسرائيل للتأثير على تشكيلها واستقرارها.

وجاء في التقرير الذي نشره المعهد، الخميس 13 نيسان 2022، انتهت "الحرب الأهلية" في سوريا بعد 11 عاماً بخسارة فادحة للمعارضة السورية و"نصر أجوف" لبشار الأسد، من دون سيطرة فعلية على جميع أنحاء سوريا.

وأشار التقرير إلى أن سوريا أصبحت منقسمة وتخضع تحت سيطرة قوى أجنبية، وتعاني من أزمة اقتصادية وإنسانية حادة، تشكل هذه الفترة الانتقالية فرصة سانحة لتل أبيب للعب دور في تشكيلها واستقرارها.

وأوصى التقرير بوجوب استمرار الضربات الجوية داخل سوريا لمنع التموضع الإيراني، لأنها تعطي ذريعة للأسد لإخراج الإيرانيين من سوريا مع الحفاظ على آلية التنسيق مع الروس.

وأشار التقرير إلى أن إيران تستغل الحرب في أوكرانيا لتوسيع نفوذها على حساب النفوذ الروسي.

كما أوصى التقرير بالتعامل مع سوريا المنقسمة وإقامة علاقات خاصة مع الحلفاء المحليين المحتملين، لا سيما "الأكراد في شمال شرقي البلاد والدروز في الجنوب".

وأشاد التقرير بالتجربة "الكردية" في شمالي غربي سوريا في إنشاء منطقة حكم ذاتي وإدارة ناجحة لا تخلو من الفساد.

التقرير كتبه جوني عيسى (باحث) وعيدان كدوري (مساعدة باحث)، وترجمه موقع "تلفزيون سوريا" كاملاً:

11 عاما من الحرب في سوريا - ماذا تتوقع؟

في آذار الماضي صادف مرور 11 عاماً من "الحرب الأهلية"، انتهت بخسارة فادحة للمعارضة السورية و"نصر أجوف" لبشار الأسد، من دون سيطرة فعلية على جميع أنحاء سوريا.

مع ذلك هناك عوامل وأزمات ستؤثر على استقرار الدولة، فالحرب غيرت وجه سوريا، البلاد مقسمة إلى أربع مناطق وكل منطقة تخضع لسيطرة القوات الأجنبية، وهناك أزمة اقتصادية ولا حل يلوح في الأفق، والوضع الإنساني فيها خطير، اللاجئون الذين فروا منها أعدادهم كبيرة وكذلك النازحون داخلها، اللاعبون الأجانب أسسوا لوجود طويل الأمد، والبلاد في حالة توتر بين مساعي نظام الأسد لتطبيع العلاقات مع الدول العربية والعلاقات مع إيران.

ويركز هذا التقرير على أهمية الوضع الحالي في سوريا بالنسبة لإسرائيل، وأهم نقطة هي استمرار الضربات الجوية، مع الحفاظ على آلية التنسيق مع روسيا، إضافة إلى بذل جهود لإقامة خاصة مع الحلفاء المحليين المحتملين في سوريا.

سوريا كدولة مقسمة

انتهت الحرب ببقاء نظام الأسد وانتصار التحالف الموالي للأسد بمساعدة روسيا وإيران، واستعاد الأسد السيطرة على نحو 60٪ فقط من سوريا ونحو نصف سكانها. أما في المناطق الخارجة عن سيطرته تم إنشاء كيانات سياسية شبه مستقلة.

وبقيت سوريا بحكم الأمر الواقع مقسمة إلى أربع مناطق: أراضي النظام، جيب "الحكم الذاتي الكردي"، والأراضي التي تسيطر عليها تركيا في الشمال، ومنطقة إدلب التي يسيطر عليها المتمردون.

ويبدو أن الانقسام سيستمر طالما لا توجد قوة وحل سياسي يعيد توحيد البلاد، وسيادة الأسد على كل الأراضي السورية ستبقى "فارغة"، من دون حكم كاسح فعلي.

من الحرب إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية

أدى عقد وأكثر من الحرب إلى أزمة اقتصادية حادة وغير مسبوقة. ويقدر الانكماش الاقتصادي بنحو 300 مليار دولار، مع انخفاض بنسبة 40% في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع كبير في التضخم، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين.

وركزت السياسة الاقتصادية، خلال الحرب، على حماية النظام والحفاظ على القدرة القتالية لقواته.

وأصبحت عائدات النفط والضرائب هامشية، كما تسببت الإدارة الاقتصادية الفاشلة في انهيار شبه كامل للاقتصاد.

كما تشكل عوامل، عدم وجود حل سياسي واتفاق بين الجماعات العرقية المختلفة فيما يتعلق بمستقبل سوريا، و"قانون عقوبات قيصر" الذي سنته الإدارة الأميركية، عائقاً كبيراً للتجارة والاستثمار وإعادة الإعمار.

أزمة إنسانية

أدت الحرب إلى أزمة إنسانية خطيرة للغاية، حيث يعيش 90% من السكان تحت خط الفقر؛ 11 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية بسبب النقص الحاد في الغذاء والمياه، فضلاً عن انهيار النظام الصحي.

لا يلبي برنامج المساعدة التابع للأمم المتحدة سوى 46% من الاحتياجات الإنسانية، وتشكل الأزمة الإنسانية المتفاقمة معضلة للدول والحلفاء والدول الغربية التي تعارض النظام، أولاً من ناحية، التطلع إلى تحسين أوضاع المواطنين السوريين، ومن ناحية أخرى للإطاحة بالنظام عبر استمرار العقوبات الاقتصادية.

اللاجئون

لجأ 8 ملايين سوري إلى الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر وأوروبا، دليل على تأثير الأزمة في سوريا خارج حدود البلاد، بينما عاد نحو 300 ألف لاجئ فقط إلى سوريا، تأثر استيعاب اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة، خاصة في الأردن وتركيا ولبنان، والتوازن الديموغرافي، فضلاً عن الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني.

واليوم، مع توقف الأعمال القتالية، هناك تحول ملحوظ من اللجوء إلى الهجرة السلبية - يقف السوريون في طوابير طويلة لإصدار جواز سفر يسمح لهم بمغادرة البلاد.

تجدد الاحتجاجات العامة

على الرغم من أن الحرب قد حُسمت بانتصار الأسد، إلا أن الاحتجاجات لا تزال تُسمع في جميع أنحاء البلاد وخاصة في الجنوب، نظراً للظروف المعيشية الصعبة.

في شباط الماضي، اندلعت احتجاجات من جديد في محافظة درعا بسبب الفقر المدقع الذي تفاقم على مدى سنوات، وللتخفيف من غلاء المعيشة. كان من بين المشاركين في المظاهرات أعضاء من الطائفة الدرزية، الذين يشعرون بالقلق، من بين أمور أخرى، رغبة أهالي الجنوب الذي يرون كيف إيران تسيطر علة منطقتهم ويدعون إسرائيل للمساعدة في طردها. يبدو أن الاحتجاجات، التي غالباً ما تندلع تعطي إحياء على المستوى المحلي بعدم الاستقرار والإحباط العام.

إعادة تأهيل الجيش السوري والأسلحة الكيماوية

قبل الحرب كانت إسرائيل تشكل التهديد الرئيسي لقوات النظام، الذي بنى عقيدته القتالية وفق ذلك، بما في ذلك بناء القدرات الكيماوية، ولكن مع اندلاع "الحرب"، أصبح الصراع الداخلي وخطر استقرار النظام تهديداً مرجعياً لعقيدة الجيش الذي تحولت مهمة لحماية النظام.

واستخدم السلاح الكيماوي في شن هجمات على المدنيين في الغوطة الشرقية بأطراف دمشق عام 2013.

وبدأت في السنوات الأخيرة عملية إعادة بناء القوة العسكرية لجيش النظام بدعم من روسيا وإيران، مع تسليح رئيسي ضد إسرائيل عبر تعزيز الدفاعات الجوية من روسيا وإيران، للحد من ضرباتها الجوية.

كما تشير تقارير، مؤخراً، عن تجديد بناء القدرات الكيميائية، ويمكن الافتراض أن الجيش السوري سيستمر في تحسين قدراته العسكرية لخلق معادلة ردع جديدة ضد إسرائيل.

الوضع الإقليمي لسوريا

مع اندلاع الحرب، قطعت معظم دول العالم، بما في ذلك العالم العربي، العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، لكن هناك رياح التغيير تهب في الآونة الأخيرة.

كانت الإمارات العربية المتحدة رائدة من بين الدول العربية، وفي عام 2018 تم تجديد علاقاتها مع دمشق، وبعد ذلك تجددت العلاقات بين دمشق ومصر. وفي حزيران 2021، زار العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني دمشق، وبعد ذلك افتتحت البحرين سفارتها بدمشق وزار الأسد دولة الإمارات العربية المتحدة. وتطمح هذه الجهود في إعادة سوريا إلى حضن الوطن العربي، لتقليص نفوذ طهران على الأسد وتعويضه، وإنشاء محور ضد إيران وكذلك ضد تركيا.

التموضع الإير اني في سوريا

من ناحية أخرى، يقوض الوجود الإيراني رغبة نظام الأسد في استعادة سيادته الكاملة على البلاد، ويعطي إسرائيل ذريعة الاستمرار في تنفيذ الضربات الجوية ويمنع الحصول على دعم دول الخليج. من ناحية أخرى، يدين الأسد للعديد من الإيرانيين بالدعم والمساعدات التي قدموها له خلال سنوات الحرب، وهو غير قادر على سداد الدين المالي لإيران، والذي يبلغ 17 مليار دولار. على الرغم من أن الإيرانيين قلصوا في السنوات الأخيرة من حجم الوجود العسكري، إلا أنهم ما زالوا يعتمدون على الميليشيات السورية المحلية الخاضعة لسيطرتهم ويوسعون عملياتهم في محافظة حلب وشرقي دمشق وفي الحدود الشرقية مع العراق.

الحكم الذاتي "الكردي"

على مر السنين، عمل "الأكراد" في بيئة معقدة – المواجهات الدامية مع داعش والتعامل مع الهجمات من الجانب التركي، إلى جانب محاولات الحصول على اعتراف دولي. ومنطقة الحكم الذاتي الكردي مستقرة نسبياً وتتلقى الدعم والمساعدة من الولايات المتحدة. في تلك السنوات، تحسنت مكانة "الأكراد"، وتحولوا من فئة تعاني من التمييز في المجتمع السوري والاضطهاد في ظل النظام، إلى مجموعة مسيطرة تدير نظام حكم ذاتياً مستقلاً، يضم نحو 3 ملايين سوري. ومع ذلك، فإن الحكم الذاتي ليس بمنأى عن الأزمة الاقتصادية الحادة، إلى جانب النقد العام للفساد وسوء الإدارة.

تنافس النفوذ بين إيران وروسيا

على الرغم من أنه لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لعواقب الحرب في أوكرانيا على سوريا، يبدو أنها ستشمل تقليص الموارد التي تستثمرها روسيا في الحفاظ على الاستقرار في سوريا. علاوة على ذلك، فإن طرد روسيا من الساحة الدولية وحتى عزلها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد يقوض شرعيتها في تعزيز التسوية السياسية والإصلاحات في سوريا، لكن مكانة إيران الدولية والإقليمية تتعزز، والاتفاق النووي سيعززها اقتصادياً ودبلوماسياً، الأمر الذي قد يوسع نفوذها في سوريا على حساب النفوذ الروسي.

السياسة الأميركية

ركزت الولايات المتحدة لعد سنوات على محاربة "داعش" وقيادة تحالف دولي لهزيمة تنظيم "الدولة"، وبدرجة أقل في "الحرب الأهلية"، مع فرض عقوبات على نظام الأسد مع عدم الاعتراف به.

وإدارة بايدن تدين عمليات التطبيع بين الدول العربية والنظام في دمشق، لكنها لا تعمل على منعها، وذلك استمراراً للضعف الذي اتسمت به استجابة الولايات المتحدة والغرب للحرب في سوريا، وتراخي الجهود لإنهائها، وهو ما يعزوه البعض إلى تغيير الأولويات الأميركية. (ترجمة: تلفزيون سوريا)

المصدر: مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

مخاوف أوكرانية من تكرار «تجربة الكيماوي» في الحرب السورية

تايمز اوف اسرائيل

زينة كرم

(اللغة الإنجليزية) 13 نيسان 2022

نص المقال:

المشاهد المروعة من سوريا لضحايا يختنقون بعد إسقاط قنابل الكلور من مروحيات في البلدات والقرى تم بثها مرارا وتكرارا في سياق الحرب في سوريا.

كُسرت المحرمات القانونية والأخلاقية، وقُتل المئات، بينهم العديد من الأطفال، في عشرات الهجمات بالغازات السامة التي ألقي باللوم فيها على قوات رئيس النظام السوري بشار الأسد تحت حماية حليفه الروسي فلاديمير بوتين.

بعد عدة سنوات، تتزايد المخاوف من إمكانية استخدام مثل هذه الأسلحة في أوكرانيا، حيث تخوض القوات الروسية حربًا مدمرة منذ أسابيع.

ومع استمرار الصراع، حذر المسؤولون الغربيون والرئيس الأوكراني زيلينسكي من أن بوتين قد يستخدم السلاح الكيميائي. وقال زيلينسكي: "يجب أن يتحرك العالم الآن"

وحسب تقرير لوكالة «أسوشييتد برس»، يقول المسؤولون إنهم يحققون في مزاعم غير مؤكدة من قبل فوج أوكراني يميني عن إلقاء مادة سامة في مدينة ماريوبول المحاصرة هذا الأسبوع. ولم تؤكد مصادر مستقلة هذا الادعاء، ويقول مسؤولون أوكرانيون إنه يمكن أن يكون ذخائر من الفوسفور - التي تسببت في حروق مروعة لكنها غير مصنفة كأسلحة كيماوية.

هدد بوتين بتوسيع نطاق حرب أوكرانيا إلى صراع نووي، لكن من غير الواضح ما إذا كانت العوامل الكيماوية ستستخدم لدعم عملياته العسكرية. يقول محللون إن الحرب في سوريا شكلت سابقة مروعة فيما يتعلق بنشر الكلور والكبريت وغاز الأعصاب السارين، متجاهلة تماما المعايير الدولية ودون مساءلة.

قالت المستشارة القانونية في منظمة تدافع عن الحقوق المدنية (مقرها السويد) عايدة سماني: «مما نراه اليوم، يبدو أن روسيا توصلت إلى نتيجة مفادها أنه من الآمن الاستمرار في أسلوب العمل في سوريا في السياق الأوكراني أيضا.« وأضافت: «بالطبع هذا يقوض الأنظمة الدولية المعمول بها ويقلل من عتبة استخدام مثل هذه الأسلحة.«

انضمت سماني إلى منظمات غير حكومية أخرى لتقديم شكوى جنائية نيابة عن مجموعة من السوريين الذين يعيشون في السويد ضد الحكومة السورية بسبب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تتعلق باستخدامها للأسلحة الكيماوية.

يقول المسؤولون الغربيون إن روسيا ربما تتطلع إلى التعلم مما حصل في سوريا، حيث اختبرت قوات الأسد عزم المجتمع الدولي من خلال تكثيف وحشية الهجمات والأساليب تدريجياً.

كان جزء من المعادلة في سوريا هو صعوبة إثبات أي شيء في أعقاب مثل هذه الهجمات. كما دأب الأسد، بدعم من روسيا، على إرباك خصومه، متهماً المعارضة بتزوير الأدلة أو استخدام الغازات السامة بأنفسهم لمحاولة تحطيمه.

ألقت آلية التحقيق التي أنشأتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية باللوم على القوات الحكومية السورية في هجمات كيميائية متعددة في سوريا، بما في ذلك استخدام غاز الكلور والسارين في هجوم على بلدة خان شيخون في أبريل (نيسان) 2017 أسفر عن مقتل حوالي 100 شخص. وأُلقي باللوم في هجوم واحد على الأقل بغاز الخردل على تنظيم «داعش»، الذي سيطر على أراض في سوريا والعراق لعدة سنوات خلال الحرب التي أودت بحياة نصف مليون شخص.

واتهمت روسيا أوكرانيا بإدارة مختبرات كيماوية وبيولوجية مع الولايات المتحدة مما أدى إلى اتهامات بأن موسكو تسعى إلى تنظيم حادث كاذب، حيث ان أوكرانيا لديها شبكة من المعامل البيولوجية التي حصلت على التمويل والدعم البحثي من الولايات المتحدة، لكنها جزء من برنامج يسعى إلى تقليل احتمالية تفشي الأمراض المميتة عن طريق مسببات الأمراض، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان. وتعود جهود الولايات المتحدة إلى تسعينات القرن الماضي لتفكيك برنامج الاتحاد السوفيتي السابق لأسلحة الدمار الشامل.

*خطوط حمراء

في وقت مبكر من صباح يوم 21 أغسطس (آب) 2013 صدم الاعتداء على الغوطة العالم الذي أصبح مخدرًا إلى حد كبير بسبب مذبحة الحرب الأهلية في سوريا. ما أثار الغضب الدولي هو عشرات مقاطع الفيديو على الإنترنت التي أظهرت الضحايا يلهثون لالتقاط أنفاسهم، ويزبدون رغوة في الفم. تجاوز الهجوم «الخط الأحمر» الذي رسمه الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما للتدخل العسكري المحتمل في الدولة العربية. اقترب أوباما من إصدار أوامر بضربات عسكرية بقيادة الولايات المتحدة، لكنه تراجع فجأة بعد فشله في تأمين الدعم اللازم من الكونغرس وبدلاً من ذلك أبرم صفقة مع موسكو للقضاء على ترسانة سوريا الكيماوية. بحلول أغسطس 2014، أعلنت حكومة الأسد أن نظام أسلحتها الكيماوية قد اكتمل. لكن إعلان سوريا الأولي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ظل محل خلاف، كما استمرت بالهجمات.

في عام 2017، أطلق الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترمب عشرات صواريخ كروز على قاعدة جوية سورية ردا على هجوم بغاز الأعصاب على بلدة خان شيخون في محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة والذي أسفر عن مقتل نحو 100 شخص. واتهم خبراء من الأمم المتحدة ومنظمة مراقبة الأسلحة الكيماوية الحكومة السورية بالهجوم.

في الوقت الذي تدفع فيه موسكو هجومها في أوكرانيا، يتصارع قادة العالم وصناع القرار حول كيفية رد الغرب على استخدام روسي محتمل للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية في ساحة المعركة. وقال أعضاء في الكونغرس إن إدارة الرئيس جوبايدن وحلفاءها لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا حدث ذلك. على عكس سوريا، فإن روسيا قوة نووية. قد يؤدي أي رد فعل إلى اندلاع مواجهة نووية، وهو ما ألمح إليه بوتين بالفعل.

- **تحقيق العدالة:**

تلوم سماني المجتمع الدولي على عدم بذل جهد حقيقي للسعي إلى المساءلة عن هجمات الأسلحة الكيماوية في سوريا. وقالت: «لم تكن هناك في الو اقع أي رغبة سياسية لاستكشاف كيف يمكن، على سبيل المثال، إنشاء محكمة خاصة لسوريا.»

في الأسبوع الماضي، قدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية معلومات جديدة ذات صلة بهجمات غاز السارين على خان شيخون في عام 2017 والغوطة في عام 2013 إلى سلطات التحقيق في ألمانيا وفرنسا والسويد، لكن يبدو أن العدالة لا تزال بعيدة المنال. وقالت مديرة مشروع الأرشيف السوري، وهو مشروع سوري يوثق انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها، حنين حداد، إن «محاسبة مرتكبي هذه الجرائم على استخدام الأسلحة غير المشروعة هو الرادع الأول لضمان عدم تكرارها.« وأضافت: «من دون مساءلة حقيقية، يعتقد الفاعلون والقساة أن بإمكانهم فعل أشياء مروعة دون عواقب حقيقية من المجتمع الدولي.«

المصدر:تايمز اوف اسر ائيل

الشبّيحة في حمص: مجموعات شبه عسكرية بعنف جماعي واستقطاب اجتماعي

مجلة العنف الدولية

اوغور اوميت اونغور

(اللغة الإنجليزية) نيسان 2020

مقدمة:

تقدّم هذه الدراسة تفحصًا لارتكاب أعمال العنف ضدّ المدنيين في مدينة حمص السورية، بين عامَي 2011 و2013. وتحلل جوانب الصراع في تلك المدينة وآليات تطوّره وتحوّله، ومنها ظهور الجماعات شبه العسكرية الموالية للنظام التي كانت مؤثرة بشكل خاص في ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين. وتركز الدراسة على استخدام نظام الأسد للشبيحة[1]، وهي مجموعات مسلّحة غير نظامية ترتدي زيًا مدنيًا وترتكب صورًا متعددة من العنف ضد المدنيين. وتركز الدراسة على تلك الأشكال والأنماط المختلفة من العنف (لا سيما المجازر والاختطاف والعنف الجنسي، والتعذيب والإخفاء القسري والحصار وغيرها)، وتأثيراتها المختلفة في المرحلة التي تلت العنف (مثل الرّضة/ الصدمة الثقافية، والاستقطاب الطائفي). وتجادل الدراسة بأن ظاهرة الشبيحة الأوسع تُظهر تعقيدًا أساسيًا في مظهرها وهويتها ودوافعها وانقسامها وتنوعاتها الإقليمية. ولكشف بعض هذه التعقيدات، تنظر الدراسة في الديناميات الدقيقة لعنف الشبيحة في مدينة حمص، كمثال إرشادي للجماعات شبه العسكرية (paramilitarism) خصوصًا الموالية للدولة.

[1] – مصطلح (الشبيحة) هو مصطلح عامي سوري استخدم في البداية لوصف البلطجية الذين انجذبوا إلى سلطة عائلة الأسد ويعدّون أنفسهم فوق القانون. بدأت الانتفاضة في استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى جميع الحشود المسلحة الموالية للنظام في 2011، على الرغم من أن اسمها الرسمي كان (اللجان الشعبية). في 2012، أعاد النظام والمتدخلون الإيرانيون تنظيمهم في (قوات الدفاع الوطني)، وهو الاسم الرسمي الذي يحملونه الآن.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات - لقراءة الملف كاملاً)

المصدر: مجلة العنف الدولية

حريات المغيبين وممتلكاتهم مشاع بين يدي الحكومة السورية

الاورومتوسطي لحقوق الانسان

نورعلوان

(اللغة الإنجليزية و العربية) 14 نيسان 2022

نص المادة: الواقع الذي فُرض على المعتقلين والمختفين قسريًا في سوريا لا يمكن أن يطاق أو يُغفر، ولسوء الحظ، فإن خروجهم من تلك العتمة لا يعني أنهم نجوا تمامًا من القمع، حيث تجد الأنظمة الاستبدادية دومًا أساليب جديدة لتعقيد حياة الضحايا وأسرهم على المدى البعيد حتى لو أخلت سبيلهم، وبالنسبة للحكومة السورية فإن النهج معروف؛ اعتقال ومصادرة ممتلكات.

قبل أيام معدودة، ذكر تحقيق صحفي أن الحكومة السورية صادرت أصولًا بقيمة مليار و500 مليون دولار من المعتقلين والمختفين قسرًا منذ 2011 حتى عام 2021، وذلك يشمل أرصدة بنكية وسيارات وعقارات وأراض زراعية، وتجري عملية الاستيلاء بطرق غير رسمية أو رسمية من خلال الجهاز القضائي المحلي، دون اتباع الإجراءات القانونية وبدون أي إشعار أو تعويض.

وفيما يتعلق بالشق الرسمي، فقد ذكر التحقيق أن المعتقلين يجبرون على توقيع إدانات ضدهم وهم معصوبو الأعين بعد محاكمتهم بتهم مرتبطة بـ "الإرهاب"، دون أن يعلموا أن قانون "مكافحة الإرهاب" يحرمهم من حقوقهم المدنية ويسمح للحكومة بحجز ومصادرة ممتلكاتهم بشكل دائم، بما يصل حد الإخلاء القسري بحق المالكين.

- عقاب جماعي طويل الأمد

في عام 2012، أي عقب اندلاع الأزمة السورية بعام واحد تقريبًا، أصدر الرئيس بشار الأسد قانون رقم (19) الخاص بمكافحة الإرهاب، وبموجبه يمكن للحكومة تجميد الأموال، بمعنى حظر التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة أو تحويلها أو نقلها أو تغيير صورتها لفترة معينة أو خلال مراحل التحقيق والمحاكمة، كما يمكنها أيضًا المصادرة، بمعنى الحرمان الدائم من الأموال المنقولة وغير المنقولة وانتقال ملكيتها إلى الدولة وذلك بموجب حكم قضائي.

منذ ذاك الوقت، استغلت الحكومة السورية قوانين مكافحة الإرهاب لاستهداف المعارضة، وخنق المعتقلين والمختفين قسريًا بتهمة الإرهاب من خلال انتزاع اعترافات بالإكراه تحت التعذيب، وخاصةً أن المادة (7) تنص على عدم تقيد المحكمة بإجراءات المحاكمة المعيارية، ما يعني أن المحكمة غير ملزمة بإجراء محاكمات مفتوحة، ولها سلطة مطلقة في تحديد إجراءاتها، وبالتالي ليس هناك ضمانات على وجود محاكمة عادلة لأشخاص كانوا في الغالب يمارسون حقوقهم الأساسية في التعبير عن الرأي والتجمع.

((بالنظر إلى طبيعة الحكومة السورية وسجلها الحقوقي المروع، وتحديدًا فيما يتعلق بملف المعتقلين والمختفين قسريًا، فمن السهل جدًا أن نلاحظ أن الدولة قائمة على نظام قمعي مؤسساتي))

وتحت الغطاء القانوني ذاته، قررت الحكومة السورية معاقبة أسر المعتقلين بالكامل، وانتهاك حقهم في الملكية، على أساس علاقتهم بالمتهم، وليس على أساس المسؤولية الجنائية الفردية، وهو ما يحظره قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليّين.

وفي كثير من الحالات لم يصل أي إخطار بهذا الخصوص للضحايا أو ذويهم، إذ يعلم الأشخاص عن مصادرة ممتلكاتهم عند محاولة الوصول إليها أو تسجيلها أو إجراء معاملة تتعلق بها، وفي بعض الأحيان يصلهم الخبر عبر الوسائل الإعلامية، وفي الغالب لا يجرؤ أحد على الاعتراض أو المساءلة خوفًا من الاعتقال أو لعدم معرفتهم بالجهة التي يمكنهم اللجوء إليها لحل هكذا قضايا، تحديدًا مع غياب المؤسسات المحايدة أو المستقلة في البلاد. وبالنظر إلى طبيعة الحكومة السورية وسجلها الحقوقي المروع، وتحديدًا فيما يتعلق بملف المعتقلين والمختفين قسريًا، فمن السهل جدًا أن نلاحظ أن الدولة قائمة على نظام قمعي مؤسساتي، لا يحرم آلاف الناس من حريتهم فحسب، وإنما من قوت يومهم وسبل عيشهم، فهو يدمر حياة المعتقلين وأسرهم حتى بعد نجاتهم من السجن، حيث لا مأوى ولا مال ولا حق في الاعتراض.

ولا شك أن هذه الممارسات التعسفية تعد بمثابة فسحة للحكومة السورية، فهي تحاول الاستفادة من تلك الأموال للخروج من أزمتها الاقتصادية الحالية، وتعويض المقاتلين والميليشيات التي تعمل معها، وهي المعطيات التي تدفعنا إلى نفس الاستنتاجات كل مرة، وهي أن فرض عقوبات دولية على الحكومة السورية إجراء غير كاف لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة للضحايا، فمن الواضح أن ما يحدث هو العكس تمامًا، إذ تتمادى السلطات في وحشيتها وتكتيكات القمع والتجويع.

بناءً على هذه الحقيقة التي باتت أوضح من قرص الشمس، لم يعد ممكنًا أن يواجه المجتمع الدولي ما يحدث في سوريا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بلوائح العقوبات فقط. لا بد من التصدي لسلسلة الفظائع بإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، والبدء بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة وقت الحرب، وتقديم التعويض المناسب للضحايا وذويهم. وما لم نر إجراءات حاسمة لوقف هذه الانتهاكات، فليس من المتوقع أن نرى إلا المزيد من ممارسات الاستيلاء والمصادرة التعسفية دون أن يكون للسوري الحق في استرداد أملاكه أو السكن بأمان وكرامة.

المصدر: الاورومتوسطي لحقوق الانسان

سوريا، مالي، إيران - يجب على الغرب مواجهة بوتين على هذه الجبهات الثلاث

24 نيووز

(اللغة الإنجليزية) 08 نيسان 2022

نص المقال:

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا يواجه الغرب موسكو في ساحات أخرى أيضًا؟ لأنه بينما كان بوتين قادرًا على التباهي بالغرب بوسائل متواضعة نسبيًا في السنوات الأخيرة، فإن روسيا حاليًا أضعف مما كانت عليه لفترة طويلة وكل الاهتمام ينصب على أوكرانيا. وتُظهر BILD الصحيفة الالمانية ثلاث جبهات يمكن للغرب أن ينتهز الفرصة فيها للرد على بوتين.

* سوريا

منذ عام 2015، شاركت روسيا بنشاط في الحرب إلى جانب الدكتاتور السوري الأسد الذي يتستر على جرائم الحرب التي ارتكبها ويساعد على فرار ملايين السوريين بالقنابل وأوروبا تدفع ثمن الجرائم الروسية. وقد وعد الاتحاد الأوروبي أنقرة بما يصل إلى ست مليارات يورو لرعاية ما يقرب من ثلاثة ملايين سوري في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك برامج مساعدات مختلفة من الحكومة الفيدرالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتزويد مخيمات اللاجئين الضخمة في شمال سوريا.

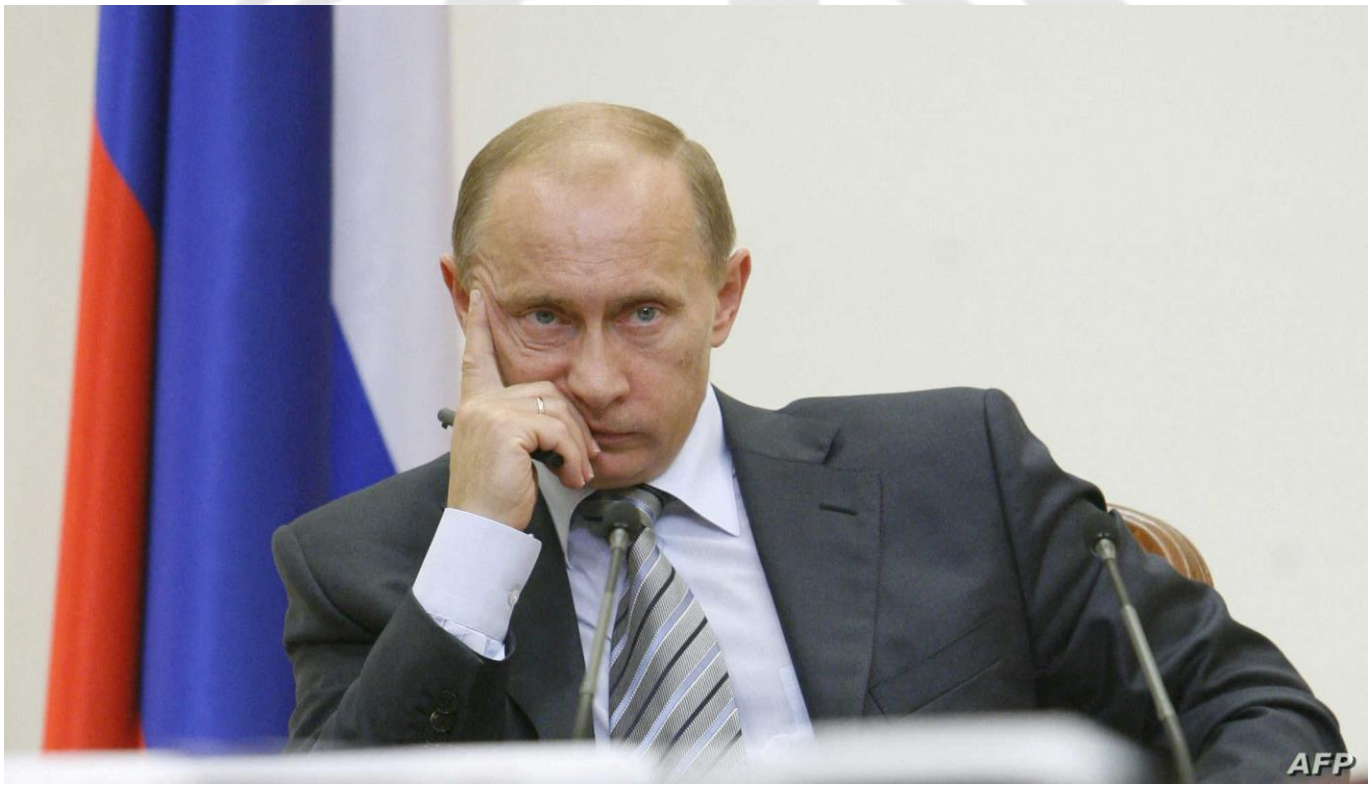

لكن حتى هذا الإمداد في خطر، فإن موافقة روسيا مطلوبة لتزويد ملايين الأشخاص النازحين داخليًا من قبل الأمم المتحدة "في الآونة الأخيرة، في يونيو / حزيران، هددت روسيا بإغلاق المعبر الحدودي المتبقي في باب الهوى"، و تقول الخبيرة السورية رينا نيتجيس روسيا والصين سبق أن أغلقت ثلاثة معابر حدودية أمام المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة.

تقول نيتجيس: "كان الرئيس الأمريكي بايدن قادرًا على تجنب الكارثة من خلال المفاوضات مع بوتين وأبقى المعبر الحدودي الأخير مفتوحًا لبضعة أشهر". لكن الحرب الروسية في أوكرانيا أدت إلى تدهور شديد في علاقات موسكو مع الغرب لدرجة أن تكرار مثل هذا الحل هذا العام يبدو غير ممكن.

وبحسب نقابة الأطباء المستقلين، فإن 2.1 مليون نازح في إدلب بحاجة إلى مساعدة بما في ذلك الخيام والأدوية والغذاء والتعليم.

وتقول نيتجيس: "لقد احتجزت روسيا المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة كرهينة ويجب إيقاف ذلك". "يمكن للغرب أن يفعل ذلك إذا تعاون مع تركيا في عمليات التسليم عبر الحدود دون تفويض من الأمم المتحدة"

كما تعاني بعثة موسكو في سوريا حاليًا من نقص في عدد العناصر لأن القوات المسلحة الروسية نقلت بعض القوات التي كانت منتشرة سابقًا هناك إلى أوكرانيا

بالإضافة إلى ذلك، قامت تركيا بإغلاق مضيق البوسفور أمام السفن الحربية، ولم يعد من الممكن للسفن الحربية التابعة لأسطول البحر الأسود الاقتراب من القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري كما كان من قبل.

وفقًا لمعلومات BILD من الدوائر الأمنية، فإن إمدادات القوات الروسية يتم الاستيلاء عليها جزئيًا على الأقل من قبل سفن الشحن المدنية

ومع ذلك، إذا استمرت الحرب في أوكرانيا لفترة أطول، فقد يؤدي ذلك إلى إضعاف موقف روسيا في سوريا كما تقول نيتجيس "في جنوب البلاد في مدن مثل درعا والسويداء، يواجه الروس مقاومة من السكان المحليين ويكافحون من أجل إبقاء الوضع تحت السيطرة وهذا كان قبل الحرب في أوكرانيا ".

* الاتفاق النووي مع إيران

تتعثر المفاوضات النووية مع إيران في فيينا على الرغم من التنازلات بعيدة المدى من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى. السبب وراء مطالبة كبير مفاوضي موسكو ميخائيل أوليانوف بضمانات بأن غزو أوكرانيا لن يكون له أي عواقب على الأعمال التجارية الروسية مع إيران.

أوضحت روسيا أنها ستستخدم النظام المالي الإيراني للالتفاف على العقوبات الغربية المفروضة على غزو أوكرانيا.

وتقول أندريا ستريكر الخبيرة في إيران في مركز الأبحاث الأمريكيFDD "تواجه روسيا أيضًا دفع عدة مليارات من الدولارات من المشاريع النووية المدنية في إيران" لعقد صفقة وتقويض جهودهم في أوكرانيا"

إن إحياء الاتفاقية مع إيران ليس في الوقت الحالي في مصلحة الغرب، حيث ستكسب طهران في البداية ما يصل إلى 130 مليار دولار من الأصول غير المجمدة مع المزيد من عائدات النفط والتجارة ليتبعها "الحكومة الإيرانية لن تستخدم هذه الأموال لشعبها ولكن من أجل يسلح الكرملين ميليشياته وينفذ هجمات في المنطقة. وبفضل شراكة إيران مع موسكو، سيستفيد الكرملين مالياً من الصفقة.

بدلاً من الاستسلام لموسكو وطهران وتزويد كلا البلدين بمليارات الدولارات، ويجب على الولايات المتحدة وأوروبا ممارسة الضغط معًا، كما توصي الخبير ة بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق تراجع دائم وشامل عن برنامج إيران النووي.

المصدر:[24 نيوز]

مشاكل واضطرابات في تصفية الحساب الحتمية لعميل بوتين (بشار الأسد)

معهد هوفر

جويل د.رايبورن ، نواف عبيد

(اللغة الإنجليزية) 09 نيسان 2022

نص المادة: ردًا على غزو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأوكرانيا، تبحث الولايات المتحدة وحلفاؤها الآن عن الوسائل التي يمكن من خلالها فرض تكاليف على العدوان الروسي ليس فقط في أوكرانيا ولكن في جميع أنحاء العالم.

يحدث أنه في أي مكان آخر في الخارج القريب لموسكو، لدى أحد عملاء بوتين الرئيسيين سبب جديد للقلق ولدى الحلفاء الغربيين فرصة جديدة. ولأكثر من عقد من الزمان، وقف العالم مكتوف الأيدي إلى حد كبير حيث ارتكب الديكتاتور السوري بشار الأسد ونظامه جرائم قتل جماعية مع الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان بمساعدة مباشرة من جيش بوتين ومرتزقته.

اتخذت دول قليلة خطوات لتطبيع علاقاتها مع الأسد ، في 18 مارس / آذار استضافت قيادة الإمارات العربية المتحدة الأسد للمرة الأولى منذ احتجاجات الربيع العربي عام 2011 وبدأت الحرب الأهلية المستمرة في ذكرى الانتفاضة في درعا.

لكن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن حسابات نظام الأسد قد تأتي أخيرًا جنبًا إلى جنب مع زيادة حادة في التكاليف المترتبة على سياسة بوتين تجاه سوريا والعقبات التي لا يمكن التغلب عليها لأولئك الذين يرغبون في تطبيع العلاقات مع الطاغية السوري، و في 13 يناير / كانون الثاني، حكمت محكمة ألمانية على مسؤول سابق في نظام الأسد بالسجن المؤبد لارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

حيث أُدين أنور رسلان، العقيد السابق في مديرية المخابرات العامة السورية، بالإشراف على مقتل ما لا يقل عن سبعة وعشرين سجينًا وتعذيب ما لا يقل عن أربعة آلاف شخص خلال السنوات الأولى من الصراع السوري. وتمت إدانة المسؤول في محكمة أوروبية باستخدام المبدأ القانوني للإعلان العالمي ، لكنها بالتأكيد لن تكون الأخيرة، بالفعل بدأت محاكمة ألمانية جديدة في فرانكفورت هذه المرة لطبيب سوري (تم تشبيهه بالطبيب النازي سيئ السمعة جوزيف منغيل) المتهم بقتل سجين وتعذيب كثيرين آخرين لصالح نظام الأسد بين عامي 2011 و2012.

قد تكون هذه القضايا التاريخية بمثابة بداية لجهود دولية متضافرة لتقديم العديد من الجهات الفاعلة التي لعبت دور "آلة القتل" لنظام الأسد منذ عام 2011. وان منظمات المساءلة التي تعمل على جمع الأدلة من سوريا التي مزقتها الحرب ومن الناجين من فظائع الأسد وبوتين. ومن العناصر المهمة لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) وهي منظمة غير ربحية مكرسة لدعم التحقيقات الجنائية أثناء الحروب عندما لا توجد إرادة سياسية أو قدرة معقولة لإشراك سلطات التحقيق العامة الحالية، و لعبت CIJA دورًا داعمًا محوريًا في تقديم رسلان إلى العدالة منذ بداية الانتفاضة السورية،و ساعدت CIJA شبكة واسعة من السوريين في جمع أكثر من مليون برقية رسمية عن نظام الأسد و اجهزة المخابرات والأمن حيث كانت هذه الوكالات مسؤولة عن توجيه المجازر التي راح ضحيتها أكثر من نصف مليون سوري على يد قوات الأسد وحلفائه الخارجيين روسيا وإيران و قياداتهم العسكرية والأمنية على جرائم ضد الإنسانية وهناك المزيد في المستقبل.

لقد حان الوقت لأن تؤتي هذه القضايا الجنائية ثمارها. حفنة من الدول العربية والأوروبية التي بحثت في تطبيع العلاقات مع دمشق فعلت ذلك إلى حد كبير بإلحاح من روسيا، لكن بالنظر إلى جرائم الحرب المستمرة لبوتين في أوكرانيا، فلا يوجد مبرر لهذه الدول لتسهيل أهداف بوتين في سوريا بعد الآن، بغض النظر عن الجغرافيا السياسية، على الرغم من أن خطوات التطبيع المضللة هذه على وشك الاصطدام بالمحاكمات الجنائية الغربية التي من المرجح أن تعزز وضع نظام الأسد منبوذًا إلى أجل غير مسمى.

سيكون الأمر مكلفًا أيضًا من الناحية المالية، حيث يمكن لمن يفكرون في التعامل مع نظام الأسد أن يجدوا يومًا ما أصولهم أو مصادر دخلهم متشابكة في أحكام المحاكم المدنية التي غالبًا ما تتبع إدانات جنائية. الخليج الفارسي على سبيل المثال لا يستطيع تحمله.

بدلاً من تطبيع الأسد وفظائع نظامه، سيكون من الأفضل للدول الأوروبية والعربية الانضمام إلى الولايات المتحدة في تقديم دعمها الكامل وراء الجهود المتزايدة نحو المساءلة التي يتم نشرها في جميع أنحاء العالم.

إذا تمكن الأسد ونظامه من الخروج سالمين من القتل الجماعي لمئات الآلاف من السوريين، فيمكننا أن نتوقع من الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم أن تأخذ في الاعتبار أساليب الأسد بمساعدة بوتين وحلفائه وتجعل القرن الحادي والعشرين قرنًا دمويًا حقًا.

الدول الغربية التي أقامت النظام الليبرالي الدولي الحالي على أمل منع حدوث أهوال الحرب العالمية الثانية مرة أخرى لا يمكنها أن تتوقع استمرار الإطار الجيوسياسي العالمي الحالي في العقود القادمة إذا فشلت في التصرف وفقًا للضمير الإنساني الأساسي الآن ولا يمكن للدول العربية الرائدة أن تأمل في غرس إصلاحات مفتوحة حديثة ومستدامة في مجتمعاتها إذا كان النظام الديكتاتوري الحالي الأكثر فتكًا في العالم غير خاضع للمساءلة في وسطها. تُظهر قضايا المحاكم الألمانية والعديد من الجهود المماثلة في الأعمال في جميع أنحاء أوروبا أن الحساب قادم لنظام الأسد وحلفائه سواء أحببته بعض العواصم أم لا، الأفضل بالنسبة لهم الانضمام إلى القافلة الآن بدلاً من دفع ثمن سياسي مالي ومعنوي لعدم القيام بذلك لاحقًا.

المصدر: معهد هوفر

الشرق الأوسط على حافة الهاوية مرة أخرى

فورين أفيرز

مهى يحيى

(اللغة الإنجليزية) 22 آذار 2022

خلاصة المادة: مصر وتونس، أول دولتين تخلصتا من الحكم الديكتاتوري عام 2011. تعرضت كل منهما لانقلاب أعادهما إلى الحكم الاستبدادي. السودان، الذي كان عليه الانتظار حتى عام 2018 حتى تنجح ثورته، ما لبث مساره الديموقراطي أن شهد انعطافة سلبية مع الانقلاب الأخير. في الأثناء، كانت إيران توسع نطاق نفوذها عبر الشرق الأوسط، لا سيما في العراق ولبنان واليمن وسوريا، وكذلك فعلت كلٌ من الصين وروسيا ودول الخليج في أضعف دول المنطقة.

هذا جزء مما يمكن تسميته بـ"الحركة الارتجاعية". فبعد أن ازعجتها مشاهد الاحتجاجات غير المسبوقة؛ التي ملأت الشوارع للمطالبة بالديموقراطية؛ سارعت الأنظمة الاستبدادية؛ التي نجت من الموجة الأولى من "الربيع العربي"؛ إلى قمع كل من شارك في تلك الاحتجاجات، وعرضت "الصَدَقَات" للحؤول دون انضمام آخرين وكسبهم إلى جانبها. في البحرين؛ مثلاً؛ قدمت السلطات وعوداً بتأمين الوظائف ورفع الأجور، بينما كانت في الوقت نفسه؛ وبمساندة مباشرة من قوات سعودية؛ تُنفذ حملة قمع وحشي ضد محتجين ملأوا شوارع المنامة في أوائل عام 2011. مثل حملات القمع هذه تكررت؛ وبصورة أكثر وحشية؛ في كل من ليبيا وسوريا واليمن، حيث انتهت إلى نزاعات أهلية لا تزال قائمة، بينما تحولت إلى مزيج من القمع والاستقطاب في بلدان أخرى شهدت حركات احتجاجية طفيفة، مثل الأردن والمغرب. فيما بعد، نجح القادة الاستبداديون في كل من مصر والسودان وتونس في استعادة السلطة.

وراء الانتعاش الاستبدادي المُنتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط تكمن تداعيات الإنسحاب الأميركي من المنطقة والتحولات الجيوسياسية التي نتجت عن ذلك. لقد سعت الإدارات الأميركية الثلاث الأخيرة، لا سيما إدارتي الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن، إلى تقليصالتزاماتهما العسكرية في الشرق الأوسط مع التركيز على مكافحة الإرهاب إلى أجل غير مُسمى. وقد أدى ذلك إلى الحد من النفوذ الأميركي، وأصبحت واشنطن أكثر تسامحاً مع الشركاء المستبدين، طالما أنهم يدعمون أولوياتها الرئيسية. حتى أنها أتاحت المجال لنشاط إقليمي أكبر من قبل الصين وروسيا وإيران والسعودية وتركيا ودول الخليج؛ وهي أنظمة تتصور أن مصالحها الوطنية تمتد إلى ما هو أبعد من حدودها.

وكانت النتيجة إحياء جزئي للنظام الاستبدادي القديم مع إضافة عنصر المساومة، حيث فضَّل السكان؛ على مضض؛ الازدهار الاقتصادي على الحرية السياسية. تعمد الحكومات الاستبدادية في جميع أنحاء المنطقة إلى قمع حقوق الإنسان وتقويض الديموقراطية، لكنها في المقابل تعجز عن تأمين الوظائف وغيرها من متطلبات التنمية الاقتصادية. فبالرغم من ارتفاع أسعار النفط نتيجة حرب أوكرانيا، وتحسن التوقعات الاقتصادية قصيرة المدى بالنسبة لبعض حكومات الشرق الأوسط، لا يزال العديد يعانون من جائحة كورونا ويواجهون أوضاعاً اقتصادية صعبة في ظل أزمة مناخية تلوح في الأفق ستطالهم أكثر من غيرهم. المستبدون في الشرق الأوسط اليوم ليسوا وجه نظام سلطوي جديد ومستقر، إنهم يمثلون تسوية هشة يمكن أن تتصدع في المستقبل القريب.

الشتاء العربي:

كانت السنوات التي تلت الانتفاضات العربية في عام 2011 مخيبة لآمال أنصار الديموقراطية. الحكومات في ليبيا وسوريا واليمن ظلَّت مستقرة إلى حدٍ ما رغم الحرب الأهلية، بل واستمرت في النهج القمعي ورفض الإصلاح السياسي. في الجزائر والبحرين ومصر والأردن والمغرب وعُمان والسعودية والسودان وتونس وغيرها، فرضت الحكومات قيوداً مشددة على الحريات وقمعت المجتمع المدني، وزجَّت بالمدافعين عن حقوق الإنسان في السجون، حتى أن بعضها، مثل البحرين، سحبت الجنسية من كل من تجرأ على انتقاد الحكومة. كما أنه لا يزال كثيرون يستخدمون جائحة كورونا كذريعة لفرض حظر التجول وفرض القيود والرقابة المشددة. فالإمارات، على سبيل المثال، فرضت تطبيق المراسلة ToTok للتجسس على ملايين الأشخاص.

في العام الماضي، أثارت الانقلابات في كل من تونس والسودان تساؤلات حول قصص النجاح الوحيدة المتبقية في المنطقة: في تموز/ يوليو، علَّق الرئيس التونسي قيس سعيد البرلمان، وأقال رئيس الوزراء، وأعلن أنه سيحكم بمرسوم. كما اعتقل أعضاءً في البرلمان وصحافيين فقط لأنهم انتقدوا أفعاله. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استولى قائد الجيش في السودان، اللواء عبد الفتاح البرهان، على السلطة بشكل مماثل، بعد أن علَّق عمل الحكومة الانتقالية، وعين أخرى جديدة، ومنح الأجهزة الأمنية سلطات طوارئ مشددة لقمع المواطنين السودانيين الذين يقاومون الحكم العسكري.

وقد تعزز هذا الاتجاه نحو الاستبداد بفك ارتباط الولايات المتحدة التدريجي بالشرق الأوسط. على مدى العقد الماضي، تركت واشنطن أهدافها الموسعة المتمثلة في إرساء الديموقراطية والتحول الإقليمي على جانب الطريق، وتم استبدالها بمجموعة متواضعة من الأولويات – أي ضمان الاستقرار الإقليمي، ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي، ومكافحة الإرهاب الذي يهدد الوطن الأميركي. لقد منح الوجود المتناقص للولايات المتحدة في المنطقة القوى الإقليمية مساحة أكبر لمتابعة مصالحها الاستبدادية، ومن غير المستغرب أنها أعطت الأولوية لبقائها على رفاهية شعوبها.

مع انسحاب واشنطن من المنطقة، تحركت روسيا والصين لملء بعض الفراغ، مما يهدد بتحويل الشرق الأوسط إلى ساحة منافسة بين القوى العظمى. لقد انخرطت موسكو في الصراع السوري، وحققت نتائج دبلوماسية وعسكرية مهمة جداً وبتكلفة منخفضة نسبياً. كما زادت من نفوذها في مناطق عربية أخرى، وخاصة في شمال إفريقيا، حيث استخدمت صفقات الأسلحة والمرتزقة لتعزيز مصالحها. صحيح أن الحرب في أوكرانيا حولت تركيز موسكو إلى مكان آخر، ولكن سيكون من السابق لأوانه توقع أن تدير روسيا ظهرها للشرق الأوسط.

كذلك عملت الصين على توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث وسَّعت شراكاتها الاقتصادية والتجارية ، وأقامت مشاريع خاصة بالبنى التحتية والطاقة والتمويل والتكنولوجيا. كما أبرمت اتفاقيات دبلوماسية متعددة الأطراف، بما في ذلك "منتدى التعاون" بين بكين ودول عربية، واتفاقيات عسكرية ثُنائية مع كل من مصر وإيران والسعودية. بدورها، رحبت الحكومات العربية بالوجود المتنامي للصين في المنطقة، لسببين رئيسيين: حقهم بتنويع علاقاتهم مع قوى عُظمى أخرى بعد انسحاب الولايات المتحدة، والتوافق المشترك مع بكين بخصوص الكراهية المشتركة تجاه القيم الديموقراطية.

في هذا السياق، أصبحت مجموعة من القوى الوسطى أيضاً أكثر نشاطاً في تأمين مصالحها في المنطقة. فالإمارات، التي كانت ذات يوم فاعلاً إقليمياً صغيراً نسبياً، أصبحت الآن لاعباً مؤثراً في مصر وليبيا والسودان وتونس واليمن وكذلك في القرن الأفريقي. وغالباً ما تقدم أبو ظبي الدعم المالي والسياسي للحكومات الاستبدادية وللقوات المسلحة بالوكالة على حساب القادة المنتخبين ديموقراطياً أو ذوي التوجه الإصلاحي. وعلى نحو مماثل، فإن تركيا، التي سعت قبل عقد من الزمان إلى توثيق علاقاتها مع أوروبا، أصبحت الآن لاعباً نشطاً في شمال إفريقيا والمشرق العربي. وهي تقوم باقتطاع المزيد من مناطق النفوذ من خلال دعم القوى الإسلامية في ليبيا والصومال وسوريا واليمن. قطر؛ التي لطالما استخدمت دولاراتها النفطية لشراء النفوذ في المنطقة؛ دخلت اللعبة أيضاً إلى جانب السعودية. وبالطبع تواصل إيران استغلال الانقسامات في العديد من الدول العربية لتعزيز نفوذها.

ليس مُستغرباً أن تسعى القوى الاستبدادية وراء مصالحها في الخارج، فقد فعلت ذلك في كثير من الأحيان على حساب الديموقراطية وحقوق الإنسان. وتحت ستار "الاستقرار"، ساهموا في تفتيت بعض البلدان، وقوضوا التحولات الديموقراطية في بلدان أخرى؛ كان آخرها السودان وتونس، حيث تلقى قادة الانقلاب دعماً من بعض دول الخليج. بدأت قوى إقليمية أخرى، بما في ذلك مصر والأردن والإمارات، في تطبيع العلاقات مع نظام الأسد في سوريا، على الرغم من اتهامه في الماضي؛ بارتكاب جرائم حرب. منطقهم المُعلن هو كبح النفوذ الإيراني في بلاد الشام.

لا حرية ولا استقرار:

مرة أخرى، يُطلب من المواطنين في الشرق الأوسط الاختيار بين الحرية والاستقرار. ولكن على عكس الجيل الأخير من المستبدين العرب، الذين يمكنهم على الأقل الادعاء بتقديم مزايا اقتصادية واجتماعية مقابل الطاعة السياسية، فإن المجموعة الجديدة من القادة الاستبداديين لا يمكن أن تعد بالازدهار أو الاستقرار. ففي مواجهة الرياح الاقتصادية المعاكسة (جراء جائحة كورونا وأزمتي الطاقة والمناخ)، أصبحت الأنظمة الاستبدادية عاجزة بشكل متزايد عن الصمود. يعاني كل من لبنان والعراق من ضائقة اقتصادية شديدة. ليبيا وسوريا واليمن غارقة في حروب أهلية وتواجه أزمات إنسانية خطيرة. حتى البلدان المستقرة نسبياً، مثل مصر وتونس، تكافح من أجل الحفاظ على وضع اقتصادي مقبول. حتى دول الخليج، التي كانت ذات يوم ذات ثراء لا يُمكن فهمه، بات عليها اليوم أن تتصرف على أساس أن نهاية عصر النفط باتت وشيكة. قد تكون الحرب الروسية الأوكرانية قد منحتهم فترة راحة مؤقتة، لكن في النهاية ستصبح أنظمتهم الريعية غير مُستدامة. في جميع أنحاء المنطقة، ترتفع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بينما ينخفض الإنفاق على الخدمات العامة.

ونظراً لافتقارها لوسائل استمالة المجتمع، شرعت بعض الحكومات العربية في تنفيذ مشاريع ضخمة بهدف إبراز قوتها وعظمتها ولكن من دون تقديم أي خدمات فعلية. وتُعد مصر مثالاً بارزاً على ذلك. فالحكومة المصرية تعمل على "مشروع العاصمة الإدارية الجديدة"، المملوك بشكل أساسي من قبل الجيش ووزارة الإسكان، بتكلفة تصل إلى أكثر من 60 مليار دولار. وبسبب الإنفاق العام على هذا المشروع وغيره من المشاريع القومية؛ التي تهدف إلى تصوير التقدم؛ وصل سجَّل الدين العام في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة فلكية تصل إلى 88 في المائة وإلى حد أقل، اتبعت الحكومة التونسية أيضاً سياسات الرمزية وتجاهلت الحقائق الاقتصادية، ما أثار السخط الشعبي الذي يعكس في بعض النواحي المزاج الوطني في الفترة التي سبقت ثورة كانون الأول/ديسمبر 2010.

إن التحديات البيئية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، ستجعل من الصعب على الدول العربية تنمية اقتصاداتها وإعالة مواطنيها. ترتفع درجة الحرارة في منطقة الشرق الأوسط بمعدل ضعف المعدل العالمي، ما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، والهجرة الحضرية، والمنافسة على الموارد. ويوجد في المنطقة 11 دولة من أصل 17 تُعد الأكثر إجهاداً للمياه في العالم. ووفقاً للبنك الدولي، فإن ندرة المياه ستكلف الحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 7 و14 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول العام 2050.

التصحر والجفاف سبب نزوح الناس نحو المدن، وزيادة الضغط على البنية التحتية والتوترات بين المجتمعات. بين عامي 2007 و2010، على سبيل المثال، دفع الجفاف 1.5 مليون شخص للنزوح من شمال شرق سوريا إلى غربها، ما ساهم في زيادة كبيرة في عدد سكان الحضر. بالطبع

لم يكن هذا سبب اندلاع انتفاضة 2011، لكنه عجَّل في تدهور الظروف المعيشية وغذَّى السخط الشعبي. واليوم، يساهم الصراع في ليبيا وسوريا واليمن في تدفق اللاجئين إلى العراق والأردن ولبنان والصومال وتونس وتركيا، ويساهم في استفحال المنافسة على الموارد الشحيحة أصلاً، ما يضع السلطات المحلية في تحدٍ صعب لاستيعاب التحديات التي يفرضها وجود هؤلاء الوافدين ويجعلها عاجزة عن استيعاب المزيد منهم. وبمرور الوقت، من المؤكد أن تؤدي هذه الضغوط إلى تأجيج السخط السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ونظراً لعدم قدرتها على إعالة مواطنيها، أصبحت الأنظمة العربية أكثر اعتماداً على عامل الترهيب. وهذا عزَّز بدوره ثقافة الإفلات من العقاب على مستوى المنطقة. ومع بدء بعض الدول العربية استئناف علاقاتها مع نظام الأسد، لا يبدو أنها مهتمة بمحاسبة المسؤولين السوريين الذين ارتكبوا جرائم مروعة. ولا يبدو أن هناك اهتماماً كبيراً بحل مشكلة اللاجئين، التي من المرجح أن يستخدمها النظام السوري كوسيلة ضغط لتسريع "التطبيع". وطالما بقي نظام الأسد في السلطة من دون حلٍ سياسي ذي مصداقية، فلن يتمكن ملايين اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وطالما أن المسؤولين السوريين سيفلتون من العدالة، فإن الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه لن يكون لدها حافز يُذكر للامتناع عن ارتكاب جرائم مماثلة ضد شعوبها.

نظام غير مستقر:

النظام الاستبدادي الجديد الذي يتبلور في الشرق الأوسط مُقَدرٌ له أن يكون غير مستقر. وبعيداً عن "الاستبداد الدائم" الذي شهدته المنطقة قبل انتفاضات 2011، فإن القمع المحلي والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة والتدخل الدولي الذي ترسخ في بعض العواصم العربية سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والمزيد من العنف وعودة التطرف.

تكافح الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط؛ التي نخرها الفساد وسوء الإدارة وتعصف بها ظروف اقتصادية قاسية؛ من أجل تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت ذات يوم تهدئ شعوبها. وتلعب الجهات المسلحة، في العديد من البلدان، سواء كانت أجهزة الأمن القومي أو الميليشيات الخاصة، دوراً اقتصادياً وسياسياً أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، يتعرض الأشخاص العاديون لضغوط بسبب العنف المتزايد من ناحية، وشح الموارد من ناحية أخرى؛ تماماً كما كان الحال قبل انتفاضات 2011، وصعود ما يُعرف بـ"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) في ما بعد.

إلى هذا الوضع السياسي المتفجر، أضافت روسيا والصين توترات متصاعدة بين القوى العُظمى، وساهمت إيران ودول الخليج في تأجيج الصراع واستخدمت الهويات الطائفية كسلاح من أجل تحقيق نفوذ إقليمي أكبر. فالسُنة، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، يشعرون بالغضب تجاه سياسات إيران التوسعية، لا سيما بعد أن شاهدوا القوات السورية (المدعومة من طهران وموسكو) والتحالف الذي تقوده واشنطن ضد "داعش" يتشاركون في تدمير أربع مدن سنية رئيسية – الموصل والرقة وحمص وحلب. ما نشهده من "تحول" في الأنظمة الاستبدادية يجب أن لا يكون مطمئناً لأحد، بل على العكس يجب يكون بمثابة تحذير من عدم الاستقرار الأكبر الذي يلوح في الأفق.

المصدر: فورين أفيرز

سراب النزعة الدولية الليبرالية

كارينغي

مايكل يوتغ

(اللغة الإنجليزية والعربية) 13 نيسان 2022

نص المادة:

كشف النزاع الأوكراني، بغضّ النظر عمّا يُقال عنه، نمط التفكير السائد في عدد كبير من المجتمعات الغربية. فحين نزع عنه طبقات الغضب والاستنكار من الغزو الروسي، ندرك أن الرسالة لا تتعلق فعليًا بصوابية الديمقراطية الليبرالية في وجه السلطوية، بل بالانتقائية حيال أولئك الذين يجب أن تنطبق عليهم القيم الليبرالية.

كانت النزعة الدولية الليبرالية ردّ فعل على سياسات القوة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وقامت آليّتها الأساسية على السعي خلف إرساء توازن في القوى. فنشر الحكم الديمقراطي الليبرالي وممارسة الدبلوماسية المفتوحة، في تجسيدٍ للانفتاح الذي نصبو إليه لدى البشر، أمرٌ في غاية الأهمية. وبما أن القيم الليبرالية هي قيم كونية في نتائجها الأخلاقية، يجب إذًا تطبيقها في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما أن النظام الدولي القائم على منظومات ديمقراطية هو، على ما يُزعَم، أكثر استقرارًا من النظام القائم على علاقات القوة التي تفتقر إلى الأخلاق.

لكن النزعة الدولية لا تقتصر على الليبرالية الغربية، فالشيوعية ومعظم الأديان الكبرى تقوم أيضًا على اندفاعات دولية قوية. ومع اندلاع النزاع الأوكراني، برزت رسالة متمايزة في الغرب، مفادها أن الدفاع عن أوكرانيا هو دفاع عن الديمقراطية الليبرالية بحدّ ذاتها. وقد ردّد المسؤولون الأوكرانيون بحنكة هذه الرسالة، معتبرين أن القيم الكونية التي يعتزّ بها الغرب كثيرًا تفقد معناها إذا لم يجرِ الدفاع عنها في أوكرانيا. وكانت لهذه الرسالة أصداء قوية في أوساط الجماهير الغربية.

لا يستطيع أحد أن يلوم الأوكرانيين على استغلال نظرة البلدان الغربية المتعالية إلى نفسها. لكن، من المستغرب كم كانت ردود الفعل الغربية باهتة حين انتفضت المجتمعات العربية ضد أنظمتها السلطوية في العام 2011، ثم في مراحل لاحقة خلال العقد المنصرم. ربما يُعزى ذلك إلى شعورٍ لطالما كان سائدًا في الغرب بأن العالم العربي ليس مستعدًا فعليًا للديمقراطية، وبأنه لا يمتلك تقليدًا ديمقراطيًا. لقد عبّر فرانسيس فوكوياما، في كتابه America at the Crossroads(أميركا عند مفترق طرق) عن وجهة النظر هذه حين كتب أن المجتمعات العربية لا تملك المؤسسات اللازمة من أجل "الانتقال من التوق غير المُتبلور للحرية، إلى منظومة سياسية ديمقراطية راسخة وذات أداء جيّد تترافق مع اقتصاد حديث."

وقد أبدى الكاتب الأميركي المحافظ لي سميث تشكيكًا مماثلًا في المؤهّلات الديمقراطية لدى العرب، وانتقد في كتابه The Strong Horse: Power, Politics, and the Clash of Arab Civilizations(الحصان القوي: النفوذ والسياسية وصِدام الحضارات العربية) إيمان الولايات

المتحدة بالديمقراطية العربية. فقد كتب قائلًا: "لم يفهم العرب مبادئ الحكم التمثيلي، لكن رزمة الحرية التي قدّمها البيت الأبيض لم تتضمّن تعليمات حول كيفية سير الديمقراطية في الواقع. بدلًا من ذلك، قُدِّمت مثلما تُوزَّع الألعاب في صبيحة عيد الميلاد، أو مثل جهاز آيفون تُرِك للعرب أن يتدبروا بأنفسهم أمر تشغيله."

يمكن الخوض في سجال حول ما إذا كان فوكوياما وسميث على حق، لكن بعد انقضاء عقدٍ على انتفاضة المجتمعات العربية ضد حكّامها السلطويين، لا يزال كثرٌ في الغرب يسخرون من فكرة قيام عالمٍ عربي ديمقراطي. هذا مفاجئ، لأن الغرب تكبّد أكلافًا طائلة لذلك. وهو مفاجئ أيضًا لأن تفكير المشكّكين متناقض ودائري. يكمن التناقض في أن القبول بأن المجتمعات العربية ليست مستعدة للديمقراطية يسهم بطريقة غير مباشرة في توطيد الأنظمة الدكتاتورية، ما يقلّص أكثر بعد احتمالات تحقيق الديمقراطية. ويُعتبر هذا المنطق دائريًا لأن افتراض أن مجتمعات الشرق الأوسط غير مستعدة مؤسّسيًا للديمقراطية لا يسهم إلا في تشجيع السلطويين على العمل من أجل إبقاء مجتمعاتهم غير مستعدة مؤسّسيًا للديمقراطية.

يُفهَم، في ضوء هذا الإبهام، لماذا طُبِّقت هذه الرسالة الدولية بسهولة كبيرة في أوكرانيا، بينما كانت محمَّلة بالقيود والمحاذير عند التعاطي مع العرب أو المسلمين. وفيما تتوالى فصول الحرب في أوكرانيا، أقام بعض المراقبين مقارنة بين هذَين الواقعَين، حتى لو أن نصيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان في أغلب الأحيان عبارة عن تلميحات تنمّ عن استعلاء وازدراء من بعض المراقبين. لنتذكّر هؤلاء المراسلين الذين حاولوا، في بداية الحرب الأوكرانية، أن يشرحوا أن النزاع في أوكرانيا صادمٌ جدًّا لأنه يدور في أوروبا "المتحضرة"، وليس في دول ("غير متحضّرة" كما ألمحوا ضمنيًا) مثل العراق وأفغانستان حيث "يحتدم القتال منذ عقود."

مع ذلك، يتوقع المرء أن تكون النزاعات الدائرة منذ عقود أمرًا صادمًا. لكنه ليس كذلك على ما يبدو. لقد أصبح حوالى 7ملايين سوري لاجئين منذ العام 2011، وسط لامبالاة الغرب نسبيًا، ما عدا الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي لضمان عدم دخول اللاجئين إلى الأراضي الأوروبية .وحين خالفت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل هذا النهج في العام 2015مُعلنةً أن بلادها ستفتح أبوابها أمام اللاجئين، كاد الاتحاد الأوروبي أن ينقسم فيما رفضت الدول طلبها باستقبال اللاجئين أيضًا. في غضون ذلك، أسفر النزاع السوري عن مقتل 350,000 شخص، في حين أن حرب اليمن أدّت إلى مقتل 233,000شخص، وتهجير 4ملايين يمني، وتعريض أكثر من 5ملايين شخص لخطر المجاعة.

لم تُثِر هذه الأحداث المأساوية ردود فعل في الغرب يمكن أن تقارَن مع حجم التضامن الذي أبدته الدول الغربية مع أوكرانيا. لا بل حتى حين استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في آب/أغسطس 2013، أظهر استطلاع لصحيفة نيويورك تايمز/شبكة سي بي إس نيوز أن 60في المئة من الأميركيين المُستطلَعة آراؤهم يعارضون إطلاق عملية عسكرية للرد على الأسد، على الرغم من أن 75في المئة من هؤلاء أعربوا عن اعتقادهم أن بشار الأسد استخدم بالفعل هذه الأسلحة المحظورة.

من السهل التنديد بردود فعل كهذه باعتبارها "عنصرية"، لكن هذا لا يخبرنا بالكثير. فالعنصرية راسخة في كل الثقافات أكثر ممّا يعترف الناس. لكن ما يخبرنا به هذا الأمر هو أن الخطاب ذا النزعة الدولية الذي طبع معظم القراءة الغربية للمأساة الأوكرانية لا يمتّ إلى ذلك

بصلة. فبالنسبة إلى أشخاص كُثُر في الغرب، إن حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية، مثل القيم الديمقراطية الليبرالية، ليست مهمة إلا عندما تشمل الشعوب التي يتماهى معها هؤلاء الأشخاص.

وهذا أمرٌ مُخزٍ ومؤسِف. فللحظة قصيرة، خُيِّل لنا أن الحماسة الأخلاقية حول حرب أوكرانيا ستؤدّي إلى إعادة إحياء النزعة الدولية الليبرالية في عالم تلوّثه النزعات القومية الضيقة. لكن ذلك لم يحدث. لهذا السبب، قد يكون حان الوقت ربما للتفكير بأن النزعات القومية التي يتخوّف منها المواطنون الكوزموبوليتانيون قد لا تشكّل التهديد الأساسي. فمسار العولمة سيؤدّي إلى انحسار أحلام الانكفاء القومي. لكن، بدأت تستبدلها نسخة أخرى من النزعة القومية، ذات طابع حضاري أو ثقافي، قائمة على تعاطف الناس بشكل أساسي مع أولئك الذين يتشاركون معهم الخصائص الثقافية نفسها، على حساب القيم الكونية. وقد يسبّب ذلك مشكلة أكبر لأنه يشمل كيانات جغرافية أوسع نطاقًا. وهذا كان فحوى مفهوم" صِدام الحضارات "لساموبل هنتنغتون، ولم يحدث شيءٌ يُذكر يدفع إلى التشكيك بها.

كثيرًا ما يلجأ أولئك الذين يقارنون التعاطف الغربي مع محنة أوكرانيا اليوم باللامبالاة النسبية التي أبداها الغرب تجاه العرب والمسلمين خلال العقد الماضي، إلى اقتباس شهير لجورج أورويل من روايته "مزرعة الحيوانات". فقد بدت جملته الشهيرة عن أن جميع الحيوانات متساوية، إلا أن بعضها أكثر مساواة من غيره، طريقة جيدة للسخرية من ازدواجية المعايير الغربية. لكن إذا استبدلنا كلمة "الحيوانات" بكلمة "الثقافات"، نقترب أكثر من حقيقة ما يجري في عالمنا اليوم.

المصدر: كارينغي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces